أوراق كارنيغي

هل تصبح القاعدة أفريقيةً في منطقة الساحل؟

جان بيار فيليو

إن الضغط الذي تمارسه الجزائر لقيام تعاون إقليمي، والمساعدات الغربية المتكتّمة من الغرب، أساسيان لمساعدة دول منطقة الساحل على استعادة سيطرتها على أراضيها من عناصر القاعدة، ومنع الجماعة الإرهابية من بسط سلطتها في أفريقيا.

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

برنامج كارنيغي للشرق الأوسط

العدد 112 أيار/مايو 2010

© 2010 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**

يمنع نسخ أو نقل أيّ جزء من هذا المنشور بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 **شارع ماساشوستس**، NW
واشنطن، العاصمة 20036
هاتف: 202-483-7600

فاكس: 202-483-1840
www.CarnegieEndowment.org

أوإلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، **شارع الأمير بشير**
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 9611991491
فاكس: 9611991591
ص. ب: 11 – 1061 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:
http://www.CarnegieEndowment.org
تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقتطفات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها. نرحب بتعليقات القرّاء. يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أوعبر الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

المؤلف

جان بيار فيليو أستاذ في معهد باريس للدراسات السياسية (العلوم السياسية، قسم الشرق الأوسط) ومؤلف كتاب «نهاية العالم في الإسلام» Apocalypse in Islam(يصدر قريباً عن مطبعة جامعة كاليفورنيا).

المحتويات

موجز 3

مقدمة 3

تجارب القاعدة الأفريقية 4

التركيز على موريتانيا 6

حروب مناطق النفوذ في مالي 8

النيجر أكثر بكثير من نيجيريا 9

تقييم التهديد 10

دول منطقة الساحل

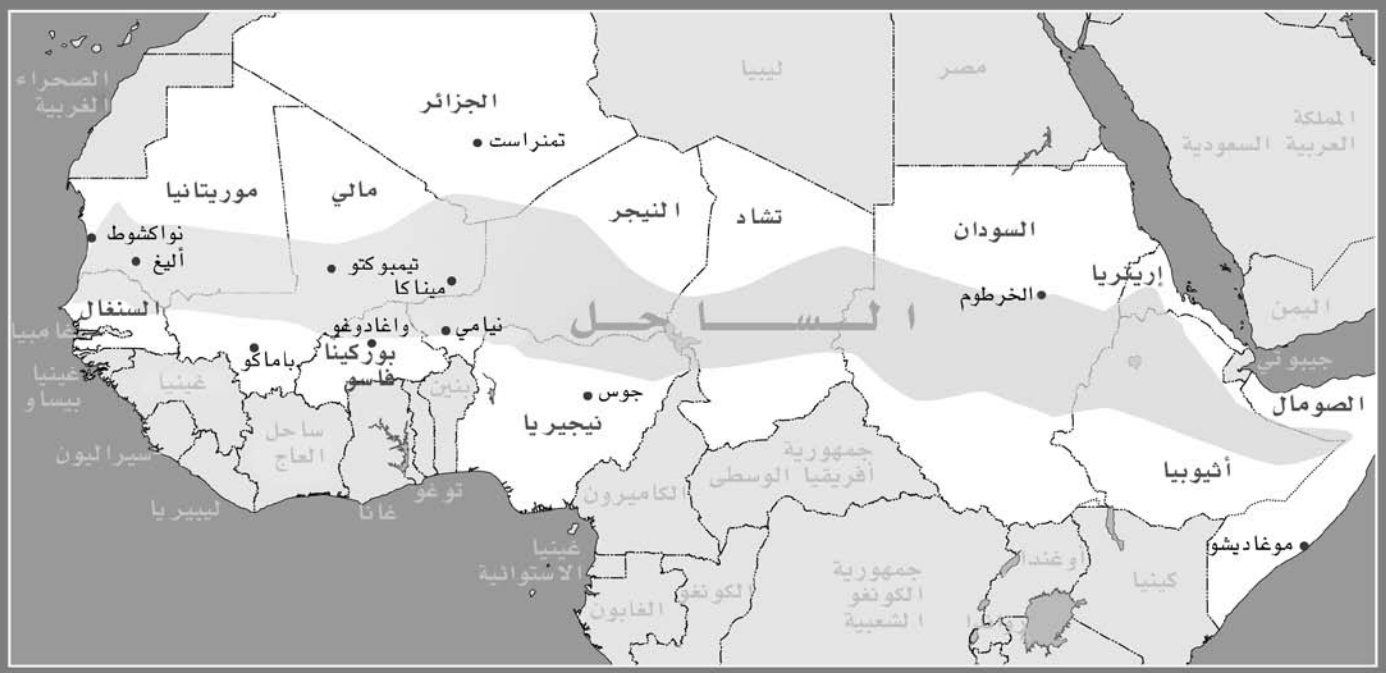

موجز

منذ تأسّس تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، في كانون الثاني/يناير 2007، واصل معركته الجهادية ضدّ الحكومة الجزائرية، التي كانت بدأتها قبله الجماعة السلفية للدعوة والقتال. وقد أجبرت قدرة الجزائر على احتواء الجهاديين القاعدةَ في المغرب الإسلامي على تطوير شبكات في الصحراء، والتعاون مع عصابات التهريب هناك. وعناصر الكوماندوس المتحرِّكة التابعة للتنظيم، والتي تنشط في موريتانيا، تشكّل الآن تهديداً أمنياً جدّياً في الأجزاء الشمالية لمالي والنيجر، حيث اختطفت هذه العناصر غربيين، وكثيراً ما اشتبكت مع القوات الحكومية.

لكن لايبدو أن أسامة بن لادن يملك مخطّطات كبرى لأفريقيا. مع ذلك، تستطيع القاعدة في المغرب الإسلامي التي يديرها جزائريون مساعدة القاعدة المركزية على إدراج جيل جديد من المُجَنَّدين من منطقة الساحل. هذا التقدّم الجهادي جنوب الصحراء محدود ولكن مزعج، خصوصاً نظراً إلى العرض الذي قدّمه مؤخّراً زعيم القاعدة في المغرب الإسلامي لتدريب الميليشيات المسلمة في نيجيريا.

بيد أن الانقسام الإثني والعرقي في صفوف القاعدة أبقى المُجَنَّدين الأفارقة خارج أدوار الزعامة. فلاتستطيع القاعدة في المغرب العربي أن تثبت التزامها بجهادٍ «مؤفرَقٍ» بدون أفرَقة بعض قياداتها. كذلك، تشاركت القاعدة في المغرب الإسلامي مع مجرمين في أنحاء منطقة الساحل، ولم تتشارك مع الحركات السلفية المحلية، ماحَدَّ من جاذبيّتها، وحال دون تحوّلها إلى مُعتَرِض ثائر. لكن ذلك لايعني أن ردع القاعدة في المغرب الإسلامي سيكون مهمةً سهلةً، إذ إن موريتانيا ومالي والنيجر هي من بين البلدان الأفقر في العالم، وستحتاج إلى دعم دولي لتقليص زخم القاعدة في المغرب الإسلامي. والجزائر محقّة في الضغط نحو قيام تعاون إقليمي لمواجهة التهديد، والمساعدات الغربية المتكتّمة ضرورية لمساعدة دول منطقة الساحل على استعادة سيطرتها على أراضيها من عناصر القاعدة، ومنع الجماعة الإرهابية من بسط سلطتها في أفريقيا.

مقدمة

يُثير النشاط الإرهابي، الذي نشب في الآونة الأخيرة عبر منطقة الساحل، التساؤل عما إذا أصبحت تلك المنطقة مسرحاً جديداً لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وأرض الفرص بالنسبة

إلى تنظيم القاعدة المركزي. فهل ستتجاوز هذه الجماعات الإرهابية حدود العالم العربي، كما فعلت في أفغانستان، وتؤثّر في المسلمين الأفارقة؟ الواقع أن حدود منطقة الصحراء ذات الكثافة السكانية الضئيلة والحراسة الفضفاضة تُعتَبَر أرضاً خصبةً لنمو الحركات الجهادية غير المضبوطة؛ ويُخشى بالتالي من أن يصبح الساحل ملاذاً آمناً لتنظيم القاعدة، والأخطر من ذلك، أن يصبح نقطة انطلاق لشنّ هجمات في جميع أنحاء أفريقيا، وموطناً لأعداد متساوية تقريباً من المسيحيين والمسلمين. لكن، مهما يكن المشهد مقلقاً في منطقة الساحل الآن، تبدو تلك التوقعات بعيدة المدى لا أساس لها حتى الآن. فالشبكات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة تعمل في موريتانيا ومالي والنيجر، ولكن جذورها ضحلة، حيث أضعفت الصراعات الداخلية العميقة القاعدة في المغرب الإسلامي نفسها. ومن غير المحتمل إلى حدّ كبير أن يعكس مستقبل القاعدة في منطقة الساحل ماضيها في أفغانستان، وذلك لاستمرار الانقسام العرقي القوي داخل الشبكات الجهادية.

إن تاريخ القاعدة في المغرب الإسلامي هام لفهم التحديات التي تواجهها في منطقة الساحل. فقد انطلق التنظيم في كانون الثاني/يناير 2007 بوصفه النسخة العالمية المُطوَّرة من الجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي تُعَدّ الحركة الجهادية الأكثر تكيّفاً في الجزائر. وقد كان للجماعة السلفية فرع نشط في الصحراء، يركّز بشكل رئيس على موريتانيا، لكن القاعدة في المغرب الإسلامي طوّرت شبكات جديدةً من خلال التعاون بشكل مُبدِع مع عصابات التهريب في الصحراء. واليوم، يشكّل مقاتلو الكوماندوس المتحرّكون التابعون للقاعدة في المغرب الإسلامي تهديداً خطيراً للأمن في شمال مالي وشمال النيجر، حيث شنّوا في السنوات الأخيرة عمليات اختطاف دراماتيكيةً للرعايا الغربيين، واشتبكوا مع القوات الحكومية في كثير من الأحيان. عدد الناشطين يبدو قليلاً، لكن أفعالهم تشعل القلق الدولي من أن تنظيم القاعدة يُحقِّق اختراقاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأي تقييم لاحتمالات هذا التهديد يجب أن يأخذ بعين الاعتبار السجل الأفريقي لأسامة بن لادن ورفاقه.

تجارب القاعدة الأفريقية

أسّست نواة متجانسة من الجهاديين العرب تنظيم القاعدة سرّاً في باكستان في آب/أغسطس 1988. في البداية، لم تلتفت الجماعة إلى أفريقيا إلا قليلاً، مركِّزةً على أفغانستان وشبه الجزيرة العربية. بيد أن أسامة بن لادن، مؤسِّس الجماعة، استشاط غضباً في آب/أغسطس 1990، عندما طلب السعوديون من الولايات المتحدة نشر قوات عسكرية ضخمة لردع التهديد العراقي في الكويت. وتفاقم غضبه عندما بقيت القوات الأميركية في بلاده، بعدما تم تحرير الكويت.

قرار العائلة السعودية الحاكمة هذا تسبّب في خلاف لايمكن تسويته بينها وبين بن لادن. فهو طُرد في ربيع العام 1991 إلى باكستان، قبل أن ينتقل إلى السودان تلبيةً لدعوة من الدكتاتورية الإسلامية

هناك. ثم استقرّ بن لادن في الخرطوم في كانون الأول/ديسمبر 1991، حيث ظلّ تركيزه الرئيس على شبه الجزيرة العربية، كما حاول الاتصال بالناشطين العرب في الجزائر ومصر واليمن، لافي الصومال.

تغيّر ذلك الوضع في الأسابيع الأخيرة من العام 1992، عندما شنّت الولايات المتحدة «عملية استعادة الأمل». وقد صوّر بن لادن هذه المهمة، وهي كناية عن جهد أجازته الأمم المتحدة لحماية العاملين الدوليين في مجال الإغاثة من المجاعة في الصومال، باعتبارها المُعادِل الأميركي للغزو السوفييتي لأفغانستان. ومع ذلك، استهدف هجوم القاعدة الأول ضدّ المصالح الأميركية في المنطقة فندقاً فخماً في عدن، في اليمن، حيث كان جنود أميركيون يقيمون في طريقهم إلى الصومال. بيد أن هذه الصلية الافتتاحية كانت كارثةً عملانيةً: إذ لم يُقتَل أي جندي أميركي، والضحايا الوحيدون كانوا سائحاً أسترالياً، وموظفاً محلياً، والإرهابيين أنفسهم. وقد أظهر هذا الهجوم أن القاعدة ليست مهتمّةً بالصومال نفسها، بل كانت تبحث عن ذريعة مُناسِبة لضرب «الكفّار» على الأرض العربية، وهي في هذه الحالة اليمن. وحين انتقل القائد العسكري لتنظيم القاعدة محمد عاطف إلى الصومال في العام 1993 لاختبار مرافق التدريب، واجه مشاكل لوجستية كبيرة فاقمتها كراهية المقاتلين المحليين للأجانب.

بالغت الآلة الدعائية للقاعدة كثيراً في تصوير دورها في إذلال القوات الأميركية في مقديشو، الذي تجسّد بحادثة «بلاك هوك»، حيث لقي 18 جندياً أميركياً مصرعهم بعد أن أسقطت ميليشيا تابعة لأحد أمراء الحرب مروحيّتهم في تشرين الأول/أكتوبر 1993. والحال أن مساعدي بن لادن لم يكونوا أبداً موضع ترحيب في الصومال. وقد نجح هؤلاء أكثر في إنشاء شبكات سرية للدعم والاستخبارات في الدول المجاورة، ولاسيما كينيا، حيث تمت ترقية مواطنين أفارقة أولاً، مثل «فضل» القادم من جزر القمر، كزعماء حلقات. ومع ذلك، حين طرد السودان بن لادن في أيار/مايو 1996 نتيجةً للضغوط الأميركية والمصرية، لم يقع اختياره على مكان آخر في أفريقيا. بل عاد إلى أفغانستان، حيث ضعف أكثر اهتمامُه الضئيل بالقضايا الأفريقية. وقد تطرّق «إعلان الجهاد ضدّ أميركا»، الذي أطلقه بن لادن، والذي اكتسب شهرةً الآن، وأذيع في آب/أغسطس 1996، إلى أربع عشرة جبهة للمعارك في جميع أنحاء العالم، لكن ثلاثةً منها فقط كانت في أفريقيا: الصومال، وإقليم أوغادين (المقاطعة الشرقية في إثيوبيا ذات العرقية الصومالية والمتمرّدة بشكل دائم)، وإريتريا، منذ أن أقام تنظيم القاعدة علاقة دائمة مع حركة الجهاد الإسلامي الإريترية خلال فترة وجود بن لادن في المنفى في الخرطوم. لم يتم التطرق إلى كينيا وتنزانيا، على الرغم من أنهما شهدتا هجمات كبيرةً على سفارتي الولايات المتحدة في آب/أغسطس 1998. كما لم تكن التفجيرات في نيروبي ودار السلام جزءاً من قرار استراتيجي لنقل القاعدة إلى أفريقيا، بل لأن كينيا وتنزانيا كانتا موطناً لشبكات إرهابية متينة تم بناؤها على مدى سنوات عدة.

مابقي من تلك الشبكات ضرب مجدداً في مومباسا، كينيا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، حيث تصرّفت مرةً أخرى بدافع الانتهازية أكثر من رغبتها في ترسيخ تنظيم القاعدة في أفريقيا. كانت الأهداف – وهي منتجع وطائرة مستأجَرة – إسرائيليةً لكن معظم الضحايا كانوا من الكينيين. وهذه كانت القشة التي قصمت ظهر تنظيم القاعدة في كينيا، حيث انسحب النشطاء الذين ظلّوا على قيد الحياة، والقليل منهم أفارقة، إلى جنوب الصومال. وهناك أقاموا علاقةً وثيقةً مع «الشباب»، وهي ميليشيا سلفية جهادية محلية، ساعدت جماعة «اتحاد المحاكم الإسلامية» في حربها ضدّ الحكومة الانتقالية المدعومة دولياً.

سيطرت ميليشيات اتحاد المحاكم الإسلامية على العاصمة مقديشو في صيف العام 2006، ما أثار قلقاً عميقاً في الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وقد أيّدت واشنطن الغزو الإثيوبي للصومال في كانون الأول/ديسمبر 2006، أملاً في طرد اتحاد المحاكم الإسلامية من العاصمة والمنطقة المحيطة بها. وفي الصراع الذي أعقب ذلك، قاتل «الشباب» جنباً إلى جنب مع اتحاد المحاكم الإسلامية ضدّ العدوان «الكافر». سحبت إثيوبيا قواتها في كانون الثاني/يناير 2009، وأصبح زعيم اتحاد المحاكم الإسلامية، شريف شيخ أحمد، الرئيس الصومالي الجديد. ومع ذلك، انقلب «الشباب» ضدّ هذا «المُرتَدّ» و«الخائن»؛ وردّد بن لادن هذه الاتهامات، مقارناً شريف شيخ أحمد بالرئيس الأفغاني حامد كرزاي، وداعياً إلى إعلان «الجهاد» الشامل ضدّ نظامه. ردّ «الشباب» المجاملة بمثلها عبر التعهّد بالولاء لأسامة بن لادن في تشرين الأول/أكتوبر 2009. وعلى الرغم من دعم بن لادن العلني لـ«الشباب»، لم يتم إدماج تلك الميليشيا في تنظيم القاعدة. ولاتزال الفروع الثلاثة للتنظيم الإرهابي، تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وفي العراق، وفي المغرب الإسلامي، عربيةً أساساً.

التركيز على موريتانيا

موريتانيا هي البلد العربي الوحيد الذي يُعَدّ من الناحية الرسمية جمهورية إسلامية، لكن هذا ليس هو سبب اهتمام القاعدة بها، بل كان للعديد من الشخصيات ذات النفوذ علاقات مع هذا البلد. وخلال «العصر الذهبي» للقاعدة في أفغانستان، إبان حكم طالبان بين الأعوام (1996-2001)، كان رجل الدين الموريتاني محفوظ ولد الوليد (الملقب بأبو حفص الموريتاني) هو المسؤول عن تدريس اللغة العربية الفصحى للمجنّدين الجهاديين في قندهار، وكذلك عن نشر المبادئ الإديولوجية المعتادة. وأبو يحيى الليبي، وهو ليبي يُعتَقَد أنه درس الشريعة والقانون الإسلامي في نواكشوط بموريتانيا، هو اليوم الزعيم الوحيد البارز في تنظيم القاعدة الذي يتمتّع بخلفية دينية.

ومع ذلك، لم تَقُم أهمّ علاقة بين القاعدة وبين موريتانيا، بواسطة شخصيات دينية، بل عن طريق الناشط الجزائري مختار بلمختار، الذي يُسَمّى أحياناً «الأعور». بلمختار، الذي وُلِد في العام

1972، يدّعي أنه قاتل في أفغانستان بين العامين 1991-1993، بعد فترة طويلة من انتهاء الاحتلال السوفييتي، لكنه، وفي خضم الحرب الأهلية، ألّب فصائل المجاهدين المتناحرة ضدّ بعضها البعض. كان بن لادن يعيش آنذاك في السودان، ولذلك يصعب التصديق أن بلمختار كان على اتصال ذي أهمية تُذكَر مع القيادة العليا لتنظيم القاعدة في تلك الفترة. علاقاته مع تنظيم القاعدة ربما تأسّست بعد عودته إلى الجزائر كمقاتل «أفغاني» مخضرم في الحادية والعشرين من العمر، حيث انضم إلى «الجماعة الإسلامية المسلّحة» في حربها الشاملة ضدّ النظام الجزائري، وترقّى باطراد في صفوفها، ونجا من الغارات العسكرية وعمليات التطهير الداخلية ليصبح قائد الجماعة الإسلامية المسلّحة في منطقة الصحراء الكبرى.

في العام 2000، غيّر بلمختار ولاءه من الجماعة الإسلامية المسلّحة المتخثّرة إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الواعدة أكثر، مُحتفِظاً بالقدر الأكبر من استقلاله العملياتي. وقد دعم علاقاته مع القبائل الصحراوية من خلال تحالفات الزواج، وتجنّب ابتزاز المال من السكان المحليين، خلافاً لما تفعله الجماعة السلفية في معقلها في منطقة القبائل. وللتعويض عن فقدان هذه الإيرادات، ازداد ضلوع بلمختار في أعمال التهريب، وحصل على اللقب الشعبي «السيد مارلبورو». بيد أن التبغ لم يكن تجارته الوحيدة بالتأكيد، إذ تورّط أيضاً في تهريب المخدرات والأسلحة والمهاجرين غير الشرعيين. وقد تنامت شبكة شراكاته الإجرامية في المنطقة الواسعة التي تشمل شرق موريتانيا، وشمال مالي، وجنوب غرب الجزائر. أسّس بلمختار، وهو أحد المحافظين الموهوبين على البقاء في عالم المقاتلين الجهاديين الملتهب، ملاذات آمنةً في مالي والجزائر. وهو وجد من المناسب تركيز عنفه ضدّ موريتانيا، حيث كان الرئيس ولد الطايع أقام علاقات دبلوماسيةً مع إسرائيل، وأيّد الغزو الأميركي للعراق. وفي حزيران/يونيو 2005، هاجمت كتيبة بلمختار ثكنةً عسكريةً في الصحراء الموريتانية، وفي المقابل، أشاد بلمختار بقتل اثني عشر جندياً في ما أسماها غزوة «بدر» الخاصة به، في إشارة إلى الانتصار الأول للنبي محمد. (وصفت الدعاية الجهادية التفجير الانتحاري الثلاثي الذي نفّذته القاعدة في المغرب الإسلامي في نيسان/أبريل 2007، في العاصمة الجزائر، بأنه «غزوة بدر المغرب العربي»).

لقد أفاد بلمختار كثيراً بتركه الجماعة الإسلامية المسلّحة للانضمام إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال. وقد أيّد عبد الملك دروكال كأمير، أو قائد للجماعة السلفية، وازداد نفوذه في الصحراء في ظلّ هذه القيادة الجديدة. كما أيّد بلمختار مبايعة دروكال لبن لادن، وهو ماساعد في إطلاق القاعدة في المغرب الإسلامي، وأدّى إلى الدعاية التي تستهدف فرنسا وغيرها من «الصليبيين». وكتحية لهذه الأجندة العالمية الجديدة، قتل بعض أتباع بلمختار أربعة سياح فرنسيين قرب قرية أليغ في موريتانيا، في كانون الأول/ديسمبر2007، واستغلّوا معارفهم الصحراوية للهرب إلى بيساو، حيث تم إلقاء القبض عليهم. لم ينته العنف عند هذا الحد: فقد أمَرَ بلمختار بإطلاق النار من سيارة مسرعة أمام

السفارة الإسرائيلية في نواكشوط، في موريتانيا، في شباط/فبراير 2008. وعندما أطاح الجنرال عبد العزيز النظام الديمقراطي في موريتانيا في آب/أغسطس 2008، أعلنت القاعدة في المغرب الإسلامي الجهاد ضدّ الجمهورية الإسلامية الموريتانية التي وصفتها بـ«المرتدّة». واشتبك أتباع بلمختار مع قوات الأمن الموريتانية مرات عدة في الصحراء.

لم يتم كبح عدوان القاعدة في المغرب الإسلامي عندما تمت استعادة سيادة القانون في أعقاب انتخابات تموز/يوليو 2009. فقد ظلّت موريتانيا المكان الأكثر أماناً بالنسبة إلى بلمختار، في سياق محاولاته كسب أوراق اعتماد «جهادية عالمية». وخلال صيف العام 2009، قتلت القاعدة في المغرب الإسلامي مواطناً أميركياً في نواكشوط، وقُتِل مهاجم انتحاري في هجوم فاشل على السفارة الفرنسية هناك.

حروب مناطق النفوذ في مالي

أيّد بلمختار دروكال كأمير للجماعة السلفية، ودعم العلاقات التي أقامها هذا الأخير مع تنظيم القاعدة، لكن العلاقات بين الرجلين توتّرت، ما أدّى إلى حرب عصابات حقيقية في مالي. فكلّ من دروكال، المولود في العام 1970، وبلمختار محافظان موهوبان على البقاء في عالم الجريمة السرّي والوحشي للغاية للجهادية الجزائرية. وقد تم الإبلاغ خطأً عن مقتل كل منهما مرات عدة، لكن كلاً منهما عاد بقدرة متجدّدة على التحمّل. يتّخذ دروكال من منطقة القبائل النائية، إلى شرق الجزائر العاصمة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، قاعدةً له؛ ويتعرّض إلى التحدّي لتأكيد زعامته على بلمختار وكتيبته. وقد اكتسب بلمختار سمعةً سيئةً وظهوراً دولياً من خلال علاقاته مع القاعدة في المغرب الإسلامي، حيث يُسهِم بمبالغ كبيرة من أموال الفدية في ميزانية القاعدة في المغرب الإسلامي عموماً. وأدّى تنامي شهرته إلى تصاعد حدة التوتّر بينه وبين دروكال.

خشي دروكال من أن بلمختار أصبح قوياً للغاية، فرقّى قائداً ميدانياً آخر في الصحراء، هو عبدالحميد (حميدو) أبو زيد، الذي جابت كتيبته الصحراء شرق منطقة نفوذ بلمختار. وقد تم وضع قائدي الكتيبة رسمياً تحت سيطرة يحيى جوادي، مُمَثِّل دروكال في جنوب الجزائر. وهذا كشف عن حلقة قيادة القاعدة في المغرب الإسلامي، بيد أن التوترات ظلّت تتمخّض بين بلمختار وبين أبو زيد.

اندلعت المواجهة في مالي، التي اعتبرها بلمختار ملاذاً آمناً لهجماته على موريتانيا. وغالباً ما أُفرِج عن رهائن القاعدة في المغرب الإسلامي في مالي بعد مفاوضات مُطوَّلة (وهي العملية التي أصبحت عملياً روتينيةً). بيد أن ذلك الروتين انتُهِك في 31 أيار/مايو 2009، عندما أمر أبو زيد بإعدام سائح بريطاني اعتُقِل قبل أربعة أشهر. فردّت السلطات المالية باعتقال بعض عناصر القاعدة

في المغرب الإسلامي، وانتقم أبو زيد في 11 حزيران/يونيو 2009 بإرسال فرقة قتل لاغتيال ضابط مخابرات مالي كبير في منزله بمدينة تمبكتو.

عملية القتل هذه شكّلت ضربةً غير مسبوقة للرئيس أمادو توماني توري، الذي انتخب للمرة الأولى في انتخابات ديمقراطية في العام 2002، وأعيد انتخابه في العام 2007 بما يزيد على ثلثي عدد الأصوات. وفي العام 2006، استرضى الرئيس توري حركة تمرّد الطوارق من خلال عملية السلام التي رَعَتْها الجزائر، وهو يُواجِه الآن تهديداً جديداً يتمثّل بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. ردّ توري بقوة، وأرسل جيشه لتعقّب المقاتلين الجهاديين في شمال مالي. وأدّت اشتباكات عنيفة جرت في تموز/يوليو 2009 إلى مقتل عشرات المقاتلين.

انسحبت كتيبة بلمختار إلى سلسلة جبال تنزروفت على التراب الجزائري، ما أدّى إلى دحره وتقوية دروكال. بيد أنه لم يكن في وسع أمير القاعدة في المغرب الإسلامي الذهاب بعيداً في إضعاف بلمختار، فبعد كل شيء، أراد دروكال إبقاء خيار ترك معقله المحاصَر في منطقة القبائل والانتقال إلى الصحراء مفتوحاً، مهما كان بسيطاً. وقد ازدادت حدّة المنافسة بين بلمختار وبين أبو زيد، حيث حضّ كل منهما شبكته على أسر رهائن غربيين جدداً، وأثارا موجةً من عمليات الخطف خلال الشهور الأخيرة من العام 2009. وهكذا تمّت مباغتة ثلاثة إسبان على الطريق الساحلية الموريتانية. واعتُقِل زوجان إيطاليان في موريتانيا بالقرب من الحدود مع مالي، وخُطِف مواطن فرنسي يعمل في مجال الإغاثة الإنسانية منذ فترة طويلة في شمال مالي، في بلدة ميناكا شرق البلاد. تم إطلاق سراح الفرنسي في شباط/فبراير 2010، وأُفرِج عن الزوجين الإيطاليين بعد ذلك بشهرين. لكن الحادث شوّه، في الوقت نفسه، سمعة مالي بكونها مستقرّةً، وأغلق عملياً منطقة تمبكتو والمواقع التاريخية أمام الزوار الدوليين. كما وجّهت ممارسات القاعدة في المغرب الإسلامي ضربةً مماثلةً إلى سياحة الرحلات الصحراوية في موريتانيا. وتعرّضت صناعة السياحة الوليدة في المنطقة إلى أزمة عميقة، وجفّ مصدر رئيس للعملة الصعبة التي تشتدّ الحاجة إليها.

النيجر أكثر بكثير من نيجيريا

حتى وقت قريب، كان مصدر الخطر الرئيس على الاستقرار في النيجر يأتي من حركات الطوارق، وليس من القاعدة. وقد تعامل الرئيس مامادو تانجا، الذي يتولّى منصبه منذ العام 1999، مع المتمرّدين الطوارق من خلال القمع العسكري أولاً، ثم من خلال حوار سياسي برعاية ليبيا. وباتت القاعدة في المغرب الإسلامي تشكّل تهديداً أمنياً كبيراً في كانون الأول/ديسمبر 2008، عندما اختطفت كتيبة أبو زيد، التي كانت تتوق إلى اقتطاع منطقة خاصة بها، والحدّ من مؤهّلات بلمختار «العالمية»، اثنين من الرعايا الكنديين: المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى النيجر ومساعده. أُفرِج

عن الاثنين بعد أربعة أشهر، لكن عمليات الخطف افتتحت حقبةً من المواجهة بين القاعدة في المغرب الإسلامي وبين قوات الأمن النيجيرية.

ازداد الوضع سوءاً في النيجر خلال شتاء 2009–2010، حيث عزم تانجا على البقاء في السلطة بعد انتهاء فترة ولايته على الرغم من الإجماع الدولي ضدّ هذه الخطوة. وقد استولت زمرة عسكرية على السلطة في شباط/فبراير 2010، وعيّنت محمدو داندا لقيادة حكومة انتقالية تعهّدت بإعادة العملية الديمقراطية في المستقبل القريب. وتواصل وحدات الجيش الاشتباك مع مقاتلي القاعدة في المغرب الإسلامي في شمال النيجر، حيث اختُطِف مواطن فرنسي في نيسان/أبريل 2010 (احتُجِز سائقه الجزائري قبل أسبوع فقط على إطلاق سراحه).

على الرغم من أن موريتانيا ومالي والنيجر ظلت حتى الآن مناطق العمليات الرئيسة، وإن المحدودة، لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في منطقة الساحل، فقد بذل دروكال محاولة واحدة بارزة لفتح مسرح عمليات إضافي في أفريقيا. وبذلك، فإنه لم يفعل شيئاً سوى أنه أضاف إلى سجلّه من الاستفزازات «العالمية»، ولم يحقق إلا القليل من النتائج العملياتية. وعلى سبيل المثال، في كانون الثاني/يناير 2009، خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة، كرر دروكال دعوة بن لادن إلى الانتقام من «اليهود والصليبيين» في جميع أنحاء العالم. وفي تموز/يوليو 2009، بعد قمع أعمال الشغب التي قام بها المسلمون في إقليم شينجيانغ، تعهّد بالانتقام من العمال الصينيين في الجزائر، حتى ولو لم يُصَب أي منهم فيما بعد. وفي كانون الثاني/يناير 2010، وقع اختياره أخيراً على قضية أفريقية، فعرض «تدريب» المتطوّعين النيجيريين ضدّ «الحملة الصليبية» التي يشنّها مواطنوهم المسيحيون، وتسليحهم في «جهاد» على الطريقة الصومالية. هذه الدعوة المتبجّحة ضربت على وتر حساس في وسائل الإعلام الدولية، ذلك أن عمر فاروق عبد المطلب، وهو نيجري شاب تدرّب على يد تنظيم القاعدة، كان قد حاول تفجير طائرة ركاب قرب ديترويت يوم عيد الميلاد في العام 2009. وكان عبد المطلب قد جُنِّد في اليمن، وليس نيجيريا، والعنف الطائفي في مقاطعة جوس الوسطى في نيجيريا أسبابه محلية، وهو ليس مستورَداً. لكن عرض دروكال غذّى التصوّر القائل بأن نيجيريا قد انتقلت إلى قمة أجندة القاعدة. وهكذا، ازداد القلق من أن القاعدة في المغرب الإسلامي يمكن أن تحقق نجاحات كبيرة في نيجيريا، وبشكل أعمّ، في جميع أنحاء خليج غينيا. وهذا هو السبب في ضرورة أن يتم تقييم التهديد الإقليمي بدقة.

تقييم التهديد

إن أي قياس للتهديد الذي تشكّله القاعدة في المغرب الإسلامي على بلدان منطقة الساحل يجب أن يضع في الاعتبار قدرتها على استخدام القوة، وجاذبيتها للسكان، وقدرتها على إقامة جذور

سياسية عميقة. وبصفة عامة، فإن القاعدة في المغرب الإسلامي تشكّل تهديداً أمنياً أكثر منها مشكلة سياسية.

على الرغم من أن القاعدة في المغرب الإسلامي لاتمتلك سوى بضع مئات من الأعضاء المتناثرين عبر الصحراء (ثمة تقديرات معقولة تقول بأن عدد عناصر كتيبة بلمختار وكتيبة أبو زيد يتراوح

القوات الحكومية في منطقة الساحل

البلد	الميزانية العسكرية (بملايين الدولارات)		القوات المُسلَّحة
	2008	2009	
الجزائر	5،170	5،300	الجيش: 127 ألفاً (1028 دبابة) القوات البحرية: 6 آلاف القوات الجوية: 14 ألفاً (197 طائرة) **المجموع:** 147 **ألفاً (مدة الخدمة الإلزامية 18 شهراً)**
بوركينا فاسو	111	123	الجيش: 6400 الدرك: 4200 القوات الجوية: 600 **المجموع:** 11200
تشاد	145	151	الجيش: 20 ألفاً (2205 دبابة) الحرس الجمهوري: 5 آلاف القوات الجوية: 350 (6 طائرات) **المجموع:** 25350
ليبيا	800		الجيش: 50 ألفاً القوات البحرية: 8 آلاف القوات الجوية: 18 ألفاً (374 طائرة) **المجموع:** 76 **ألفاً**
مالي	156	180	الجيش: 7350 القوات الجوية: 400 (13 طائرة) **المجموع:** 7750
موريتانيا	20		الجيش: 15 ألفاً القوات البحرية: 620 القوات الجوية: 250 **المجموع:** 15870
النيجر	58	67	الجيش: 5200 القوات الجوية: 100 **المجموع:** 5300 **(مدة الخدمة الإلزامية 24 شهراً)**

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، تقرير التوازن العسكري للعام The Military Balance 2010 (لندن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية)

بين 200 و300 رجل)، بيد أن ذلك العدد القليل مضلِّل. فهذه القوات تستفيد من وجود فراغ أمني نسبي في منطقة الساحل. وكما يشير الجدول أعلاه، لاتُشكِّل الميزانيات العسكرية في كل من مالي والنيجر وموريتانيا سوى جزء صغير من ميزانيات الجزائر وليبيا. وفي العام 2009، كانت ميزانية مالي العسكرية هي الأكبر في منطقة الساحل وبلغت 180 مليون دولار، وبلغت الميزانية العسكرية الجزائرية 5.3 مليون دولار. كما أن الدول الواقعة في شمال الصحراء تُفسِح المجال أيضاً للقوة الناعمة، حيث ترعى ليبيا والجزائر عمليات السلام مع حركات التمرد المحلية في مالي والنيجر، على التوالي. لكن قوات الأمن في بلدان الساحل غير مهيأة، مهما كان دافعها قوياً، لمطاردة ومحاربة مقاتلي القاعدة في المغرب الإسلامي في مناطق شاسعة، وبالكاد مأهولة بالسكان. ولذا ينبغي أن تُعطى الأولوية لتمكين القوات المسلحة في موريتانيا ومالي والنيجر من استعادة السيطرة على أجزاء كبيرة من أراضيها المحظورة الآن بالنسبة إلى الأجانب، وذلك بسبب مخاطر عمليات الخطف والهجمات التي تقوم بها القاعدة في المغرب الإسلامي.

تُشكِّل القاعدة في المغرب الإسلامي تحدّياً للقوات المسلّحة في بلدان الساحل، لكن عزلتها تستنزف قدراتها السياسية. في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وكذلك في مالي أو النيجر، حيث أكثر من 90 في المئة من السكان هم من المسلمين، لاتتعاون القاعدة في المغرب الإسلامي مع الحركات السلفية المحلية، التي هي نفسها معزولة في بيئة إسلامية عميقة التأثر بالصوفية. ولاتعمل القاعدة في المغرب الإسلامي مع المتمرّدين المحليين، الذين انقلبوا عليها في تشاد في العام 2004، وفي مالي في العام 2006. في الصحراء تتعاون القاعدة في المغرب الإسلامي أساساً فقط مع شبكات التهريب التي تنتهك القانون. إذ تُعَدّ التبادلات الإجرامية (النقد مقابل الرهائن، والمخدرات مقابل الأسلحة، وتقاسم المعلومات الاستخبارية) ذات أهمية حاسمة لبقائها وعملياتها. وهذا يولّد مشكلة سمعة بالنسبة إلى تنظيم يصنّف نفسه على أنه جهادي. فقد كان قرار بلمختار في العام 2008 إعلان الجهاد ضدّ النظام الموريتاني في جزء منه محاولة ليتخلّص من سمعته كـ«السيد مارلبورو». وبالروحية نفسها، قرّر دروكال أن يرفع الرهان في كانون الثاني/يناير 2010، في الوقت الذي كان يحتفل فيه بالذكرى السنوية الثالثة للقاعدة في المغرب الإسلامي، ويعرض تقديم الدعم إلى «الإخوان» النيجيريين.

البعد الإجرامي للقاعدة في المغرب الإسلامي يضرّ بها على صعيد كسب الدعم السياسي، ولاسيما مع الجماعات ذات الميول الدينية، لكنه هام لعمليات التنظيم. فبلدان الساحل هي من بين الأكثر فقراً في العالم. ويبلغ نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي السنوي 1042 دولار أميركي في موريتانيا، و657 دولاراً في مالي، و390 دولاراً في النيجر، التي تحتلّ المرتبة الأخيرة بين 182 دولة في تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية. (لاتتدبر موريتانيا ولا مالي أمورهما بشكل أفضل؛ إذ تحتلّ موريتانيا المرتبة 154 ومالي المرتبة 178). يمكن للقاعدة في المغرب الإسلامي أن

تتحمّل القيام بأنشطة حرب عصابات خفيفة في مثل هذه البيئة، فقط لأن الشراكة في الجريمة تُوفِّر تدفّقاً مستمرّاً للمجنّدين، مهما كان التزامهم الجهادي ضئيلاً.

تُطلِق القاعدة في المغرب الإسلامي رهائنها عادةً من خلال زعماء قبليين لديهم علاقات «أعمال»، وليس من خلال الوسطاء السياسيين. وجاء الاستثناء الملحوظ في آذار/مارس 2010، عندما رتّب منشقّ موريشيوسي، أصبح مستشاراً لرئيس بوركينا فاسو، عملية الإفراج عن معتقل إسباني في واغادوغو، حيث يعيش المستشار الآن. ومع ذلك، حتى تلك الحالة، لم تكن سياسيةً: إذ غطّت القاعدة في المغرب الإسلامي على الصفقة من خلال التظاهر بأن الرهينة اعتنق الإسلام.

تُبيِّن هذه الأمثلة أن القاعدة في المغرب الإسلامي تُمثِّل تهديداً أمنياً وليس سياسياً. فقد خطف تنظيم دروكال صناعة السياحة الوليدة في مالي، وهو البلد الذي تتمّ الإشادة به في كثير من الأحيان بسبب سجلّه في مجال الديمقراطية. ولكن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي صعّد العنف الذي يمارسه في موريتانيا أو النيجر بعد الانقلابات العسكرية. ومن الواضح أن الهيكل السياسي لبلد ما ليس له علاقة باستخدام القاعدة لأعمال العنف هناك. والقاعدة في المغرب الإسلامي، في نهاية المطاف، شبكة انتهازية، يغذّي عدوانيتها إلى حدّ كبير التنافس بين قائديها الميدانيين في الصحراء، بلمختار وأبو زيد.

يجب تمكين القوات الحكومية من احتواء المقاتلين الجهاديين ودحرهم في نهاية المطاف. والتعاون الإقليمي بين البلدان المجاورة أمر أساسي لعرقلة تنقّل القاعدة في المغرب الإسلامي. والجزائر تضغط منذ فترة طويلة من أجل قيام مثل هذا التعاون عبر الصحراء. ويواصل الجيش الجزائري الضغط على دروكال وقيادة القاعدة في المغرب الإسلامي في معقلهم القبائلي. وتزيد إمكانية هروب دروكال وقيادة القاعدة في المغرب الإسلامي جنوباً من المخاطر بالنسبة إلى الجزائر. لهذا السبب، أصبحت مدينة تمنراست الجزائرية مؤخراً مركزاً لقيادة عسكرية إقليمية، حيث تتعاون مالي وموريتانيا والنيجر مع الجزائر.

تقييم التهديد لايمكن أن يكتمل من دون الأخذ في الاعتبار الرؤية المركزية للقاعدة. فقد أُصيب بن لادن ورفاقه بإحباط شديد بسبب كيفية إدارة القاعدة في المغرب الإسلامي لعمليات الاختطاف التي أسفرت عن إعدام رهينة واحدة فقط. فتنظيم القاعدة المركزي مهتمّ جداً في إدراج أفارقة من جنوب الصحراء الكبرى في كتيبتي الصحراء. الأرقام لاتزال محدودةً للغاية: حفنة من الأفراد، وربما مجموعات قليلة من الرجال، لكن لايوجد مايمكن لأي شخص أن يسميه خلية مُنَظَّمة. ولايُعرَف سوى القليل جداً عما سيفعله أولئك الجهاديون المدرَّبون عندما يتم تهريبهم عائدين إلى أوطانهم. التهديد على المدى الطويل قد يكون أقوى في الحالة التالية: تنظيم القاعدة المركزي ربما سيرفض إدماج الميليشيات الصومالية مثل «الشباب»، لكنه سيقبل «أفرقةً» جزئيةً لأفراد القاعدة وجنودها في المغرب الإسلامي، طالما بقي الجزائريون يمسكون بزمام القيادة.

إن لكل من تنظيم القاعدة المركزي والقاعدة في المغرب الإسلامي مصلحة في إحياء الجدل الجهادي لـ«العدو البعيد» و«العدو القريب» في الصحراء. الدول الغربية هي «العدو البعيد»، وتُستَهدَف من الناحية التكتيكية بضربات أقوى وأعمق من «العدو القريب» وهي الأنظمة المحلية والسكان الذين يدعمونها. وقد خسرت القاعدة في المغرب الإسلامي منذ وقت طويل حلم هزيمة قوة الدولة الجزائرية أو حتى إضعافها؛ وحتى الأنظمة الأكثر عرضةً إلى الخطر في منطقة الساحل لاتزال بعيدةً عن متناولها. استفزاز «العدو البعيد»، والتحريض على تدخّل أميركي أو أوروبي مباشر، يمكن أن يخلقا بيئةً تمكّن القاعدة في المغرب الإسلامي من الصمود والتوسّع.

على القوى الغربية أن تضع في اعتبارها هذه المقامرة الجهادية عند التخطيط لدعم مكافحة الإرهاب الذي تبدو دول الصحراء الكبرى في أمسّ الحاجة إليه، وذلك لأن أي ظهور علني غربي يمكن أن يكون في صالح القاعدة في المغرب الإسلامي. إن شبكات دروكال مصمّمة على مواصلة استفزاز المجتمع الدولي من خلال خطف الرعايا الغربيين وضرب أهداف فاقعة الوضوح. ويمكن لحكومات منطقة الساحل منع القاعدة من ترسيخ وجودها في منطقتها كما فعلت في أفغانستان، إذا ماتعاونت وكانت جهات فاعلةً أساسيةً، في الوقت الذي تتلقّى فيه الدعم الدولي الحذر.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مركز كارنيغي الشرق الأوسط هو مركز أبحاث مقرّه بيروت في لبنان. أسّسته مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويُعنى المركز بالتحدّيات التي تواجه التنمية السياسية والاقتصادية والإصلاح في الشرق الأوسط العربي، ويهدف إلى تسليط الضوء على عملية التغيير السياسي في المنطقة وتعميق فهم القضايا المعقدة التي تؤثّر عليه. يضمّ المركز كوكبة من كبار الباحثين في المنطقة، فضلاً عن أنه يتعاون مع باحثي كارنيغي في واشنطن وموسكو وبكين وعدد كبير من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا، لتقديم بحوث تجريبية معمقة خاصة بالسياسات المتعلّقة بشأن القضايا الحاسمة التي تواجه بلدان وشعوب المنطقة. ويُوفِّر هذا النهج المميز لصانعي السياسات والممارسين والناشطين في كل البلدان التحليل والتوصيات المعمَّقة بالمعرفة ووجهات النظر من المنطقة، وتعزيز آفاق التصدّي بفعالية للتحدّيات الرئيسية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لاتتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي.
واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارينغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو إنطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي
مركز كارنيغي للشرق الأوسط

2010

- **هل تصبح القاعدة أفريقيةً في منطقة الساحل؟**، جان بيار فيليو
- **أين صناديق الثروة السيادية من مبادئ سانتياغو؟**، سفين برينت
- **الدولة العربية: هل تدعم التنمية أم تعرقلها؟**، بول سالم
- **الحرب في صعدة من تمرّدٍ محلّي إلى تحدٍّ وطني**، كريستوفر بوتشيك
- **نبذ العنف وتبنّي الاعتدال: نهج المُراجعة في الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر**، عمرو حمزاوي وسارة غريبوسكي
- **جماعة الإخوان المسلمين المصرية: مشاركة الإسلاميين في بيئة سياسية مُغلَقة**، عمرو حمزاوي وناثان ج. براون
- **التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن**، ستيفن داي
- **ماذا سيحدث بعد في اليمن؟ تنظيم القاعدة والقبائل وبناء الدولة**، سارة فيليبس.

2009

- **إيران والولايات المتحدة ودول الخليج: السياسة الإقليمية المحيّرة**، مارينا أوتاوي.
- **بين الحكومة والمعارضة: نموذج التجمّع اليمني للإصلاح**، عمرو حمزاوي.
- **«ترميم النوافذ المتكسّرة»: إصلاح قطاع الأمن في فلسطين ولبنان واليمن**، يزيد صايغ.
- **اليمن : كيف يمكن تجنّب الانهيار المطّرد ؟** كريستوفر بوتشيك.
- **إدارة الثروة السيادية العربية في زمن الاضطراب ومابعده**، سفين بيرنت وبسمة قضماني.
- **الإدارة الأوروبية للصراع في الشرق الأوسط: نحو مقاربة أكثر فعالية**، موريال أسبورغ.
- **الطفرة النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي** 2002 – 2008 **: تحديات قديمة وديناميات متغيّرة**، إبراهيم سيف.

2008

- **الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي**، بول سالم.
- **في ظلال الإخوان: النساء في جماعة الإخوان المسلمين المصرية**، أميمة عبد اللطيف.
- **السلفية وسياسة التطرف في جزائر مابعد الصراع**، أمل بوبكير.

للحصول على لائحة كاملة لدراسات مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط :
www.CarnegieEndowment.org/pubs